العرب
الأربعاء 2021/08/18
السنة 44 العدد 12152

الكويت تقر بضرورة خفض الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية

الحكومة تتخذ حزمة من الإجراءات لتقليص عجز الميزانية في ظل نقص الاحتياطيات النقدية

اضطرت الحكومة الكويتية للانحناء أمام الواقع الاقتصادي الصعب الذي كان نتيجة لتداعيات الجائحة وتأثر البلد بتقهقر عوائد النفط بإقرار خطة لخفض المصروفات بموازنة 2021 في ظل النزيف المستمر للإيرادات ما يعكس تقلص هوامش توفير السيولة في ظل رفض البرلمان اللجوء إلى الاقتراض.

إعادة ترتيب الأولويات المالية

الكويت – دفعت الأزمة المالية الحادة دولة الكويت إلى إقرار خفض الإنفاق تحت ضغط تضرر الاقتصاد من تراجع عائدات النفط وتبعات الأزمة الصحية في وقت تشتد فيه الحساسية الاجتماعية من أي مساس بالدعم والوظائف.

وأمر مجلس الوزراء الكويتي جميع الجهات الحكومية بخفض الإنفاق من ميزانية العام المالي 2021 – 2022 بما لا يقل عن عشرة في المئة، حيث تلتهم المصروفات التشغيلية نحو 87 في المئة من إجمالي الميزانية.

وقال المجلس في بيان مساء الاثنين الماضي إنه اتخذ هذا القرار بعد دراسة توصيات من لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن نقص السيولة في الاحتياطي العام والحاجة إلى إيجاد حلول جذرية لمواجهة العجز في موازنة الدولة.

وتتضمن الخطوة إعادة النظر في لائحة أسعار إيجارات وأراضي ومباني أملاك الدولة بعد أن درس توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن نقص السيولة في الاحتياطي العام.

كما يشمل القرار تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة بدراسة إمكانية وقف صرف دعم العمالة المحلية للعاملين في القطاع الخاص لمن يبلغ إجمالي راتبه ثلاثة آلاف دينار (9993 دولارا) وما يزيد.

وقرر المجلس كذلك إنشاء لجنة لحوكمة التصنيف الائتماني السيادي بقيادة وزارة المالية وعضوية البنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار (الصندوق السيادي) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

وتمر الكويت في الوقت الراهن بواحدة من أقسى الأزمات المالية، حيث تم استنزاف معظم السيولة في صندوق الاحتياطي العام للدولة بسبب هبوط أسعار النفط والتداعيات التي خلفها انتشار فايروس كورونا، إلى جانب التزام البلد الخليجي باتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج.

وتتضمن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الحالية التي تنتهي في مارس المقبل مصروفات قدرها 23 مليار دينار (76.1 مليار دولار) وإيرادات 10.9 مليار دينار (36.3 مليار دولار).

ويبلغ العجز المتوقع 12.1 مليار دينار (40.3 مليار دولار)، وهو ما يقل بنسبة 13.8 في المئة عن العجز المستهدف في ميزانية السنة المالية الماضية.

وسجلت الكويت أعلى عجز فعلي في الميزانية العامة خلال السنة المالية الماضية إذ بلغ 36 مليار دولار. وكانت الحكومة قد سجلت ثاني أكبر عجز خلال السنة المالية 2015 – 2016 حينما بلغ آنذاك 20 مليار دولار.

ويرى محللون أن الحكومة الكويتية لن تستطيع في فترة قصيرة معالجة العجز المالي إلا من خلال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي لا تزال تتراوح بين 70 و75 دولارا للبرميل.

ويقولون إنه لا توجد خيارات أخرى لأن مجلس الأمة (البرلمان) قد يعترض على أي إجراءات فيها توجه إلى رفع الرسوم وإقرار الضرائب أو حتى اللجوء إلى أسواق الدين ولذلك فإنه إذا لم ترتفع أسعار النفط سيزيد العجز وستزيد الحاجة إلى إقرار الدين العام.

وتبلغ فاتورة الرواتب السنوية والدعم في الميزانية الحالية نحو 71.6 في المئة من إجمالي المصروفات في الميزانية الحالية بينما من المتوقع أن تبلغ نسبة المصروفات الرأسمالية 15 في المئة.

وتظهر أرقام الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية أن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي يبلغ أكثر من 323.3 ألف مواطن ويتراوح متوسط الراتب الشهري للفرد 1520 دينارا (نحو 4850 دولارا).

وتمت المصادقة على مسودة الميزانية على أساس 45 دولارا كمتوسط لسعر برميل النفط ومعدل إنتاج 2.4 مليون برميل يوميا، بينما يحتاج التعادل بين المصروفات والإيرادات إلى سعر قدره 90 دولارا للبرميل.

وكان وزير المالية خليفة حمادة قد قال عقب تقديم مسودة ميزانية السنة المالية الحالية أمام مجلس الأمة في يناير الماضي إن "حجم أصول صندوق الأجيال في نمو مستمر" لكن صندوق الاحتياطي العام يعاني من تحديات جوهرية في السيولة.

ونتيجة لهذه الأزمة أصبح من العسير على الحكومة المضي قدما في كثير من المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية. ومع ذلك أشار حمادة إلى أن "السلطة التنفيذية ملتزمة بتنفيذ مشاريعها التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي".

وتكشف البيانات والمؤشرات أن الاقتصاد الكويتي يشهد نزيفا مستمرا حاولت الحكومة تخفيفه عبر خطوات لخفض النفقات لسد الفجوة المالية ولكن خبراء يرون أن سياسة التقشف لا تتعدى كونها حلا ترقيعيا.

ومن المرجح أن يزيد إقرار الحكومة بخفض النفقات مخاوف الأوساط الاقتصادية والشعبية الكويتية من تقلص هوامش توفير السيولة وبداية فقدان انفلات الموازين المالية ما يعزز التوجه نحو مراكمة دين خارجي جديد وهو ما يرفضه البرلمان.

ولطالما أكد خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تعافي أسعار النفط لن يكفي لسد العجز في موازنات دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، وهو ما يحتم عليها مواصلة إجراءات خفض الإنفاق.

وخفضت وكالة ستاندرد آند بورز الشهر الماضي تصنيف الكويت درجة واحدة بسبب الافتقار إلى استراتيجية لتمويل عجز ميزانية الحكومة المركزية الذي قدر عند نحو 33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية.

وتواجه الكويت مخاطر سيولة بسبب عدم تفويض البرلمان الحكومة للاقتراض من الأسواق الدولية خشية الدخول في متاهة قد لا يستطيع البلد الخروج منها.

خليفة حمادة

الحكومة ملتزمة بتنفيذ مشاريعها التنموية وتحفيز النمو

ولم تصدر الحكومة الكويتية أدوات دين دولية منذ العام 2017 لتمويل الإنفاق لانتهاء العمل بقانون الدين العام ولجأت عوضا عن ذلك إلى مصادر بديلة للتمويل مثل مبادلة أصول بين صندوق الثروة السيادي الضخم والخزانة.

أهم قرارات الحكومة

- خفض المصروفات بنحو 10 في المئة
- إعادة النظر في لائحة أسعار إيجارات وأراضي ومباني أملاك الدولة
- إنشاء لجنة لحوكمة التصنيف الائتماني السيادي
- وقف صرف دعم موظفي القطاع الخاص لمن راتبه 9993 دولارا فما فوق

الشرعية اليمنية تبحث عن تسوية لمتأخرات صندوق النقد العربي

عدن – دخلت الحكومة اليمنية الشرعية في مفاوضات مع صندوق النقد العربي من أجل التوصل إلى اتفاق لتأجيل سداد المتأخرات المستحقة للمؤسسة المالية العربية.

وناقش وزير المالية سالم بن بريك الثلاثاء مع رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبدالرحمن الحميدي بمشاركة ممثل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن حسن العطاس، تعزيز التعاون المشترك بين اليمن والصندوق ومعالجة المتأخرات على اليمن وتنسيق الاحتياجات من الدعم الفني وبناء القدرات.

وتأتي الخطوة فيما يواجه اليمن، الذي يعاني أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ضغوطا مالية غير مسبوقة بسبب تراجع صادرات النفط التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلاد وكذلك توقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة.

ونسبت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) إلى بريك قوله، إن بلاده "تواجه تحديات اقتصادية ومعيشية وصحية وخصوصا التحديات التي تواجه استدامة المالية العامة، وما يعانيه الاقتصاد من انكماش منذ 2014 بسبب الحرب التي فرضتها ميليشيا الحوثي الانقلابية".

وأكد على حاجة اليمن للمزيد من المساعدة والتسهيلات اللازمة من خلال تقديم الدعم لجهود الإصلاح المالي لتصحيح الوضع الهيكلي للقطاع المالي الحكومي سواء بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية أخرى.

وأشار إلى ضرورة تقديم المعونات الفنية للأجهزة المالية والنقدية الحكومية وإمكانية إعفاء اليمن من خدمات الدين وتأجيل تسديد القروض حتى يتسنى لليمن مواجهة احتياجات المجتمع من الخدمات الضرورية وحماية المجتمع من الأوبئة القاتلة.

ولا توجد أرقام حديثة حول قيمة الديون المستحقة على اليمن لصندوق النقد العربي لكن بعض المحللين يقدرها بالملايين من الدولارات ذهب معظمها إلى سد عجز الميزانية وعد مشاريع تنموية في السنوات الماضية.

وأشار تقرير حكومي نشر في يونيو الماضي إلى تضاعف نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 44.5 في المئة عام 2014 إلى أكثر من مئة في المئة العام الماضي، وبمتوسط سنوي بلغ 93.2 في المئة خلال الأعوام السبعة الأخيرة.

وضيق الانهيار المتسارع للعملة المحلية بعد أن بلغ سعر صرف الدولار نحو 1020 ريالا الخناق بشكل أكبر على معيشة السكان في أغلب مناطق البلاد التي أنهكتها الحرب، ودفعت الأسعار إلى الارتفاع لمستويات غير مسبوقة مما أدى إلى توسع رقعة الفقر.

وتتفاوت معاناة اليمنيين جزئيا من تلك الظروف، حيث توجد فئات أكثر عرضة من غيرها لتحمّل وطأتها، وعلى رأسها فئة النازحين الذين اضطروا إلى ترك مناطقهم بحثا عن الأمان من الحرب.

ووفقا لمراكز اقتصادية دولية فقد انخفض الريال بنسبة تزيد على 300 في المئة عما كان عليه قبل الحرب، عندما كان سعر الصرف مستقرا عند 214 ريالا أمام الدولار في أواخر العام 2014.

اليمن في مأزق جبل من الديون

الإغلاق الاقتصادي يرسخ تجربة الدفع الرقمي في البحرين

المنامة – كشف تقرير رصد أداء قنوات الحكومة الإلكترونية في البحرين أن المدفوعات المالية الرقمية عبر مختلف القنوات حققت قفزة مهمة ونموا ملحوظا واستثنائيا خلال النصف الأول من العام الحالي.

ومن الواضح أن قيود الإغلاق الاقتصادي بسبب أزمة كورونا حفزت خطط الحكومة البحرينية الرامية إلى ترسيخ تجربة الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية والاستثمارية وتقديم الخدمات.

وأظهرت الأرقام أن حجم المدفوعات الرقمية كسر حاجز 200 مليون دينار (نحو 530 مليون دولار) في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين، أي بارتفاع بحوالي 257 في المئة على أساس سنوي.

وتجاوز عدد المعاملات المالية المنجزة عبر مختلف القنوات الإلكترونية حوالي 1.6 مليون معاملة، وهو ضعف العدد المسجل في النصف الأول من عام 2020، في دلالة على الثقة بجودة الخدمات المقدمة وفقا لأحدث التقنيات، وجعلها لبنة أساسية تسهم في الارتقاء بمستوى الأداء الحكومي.

وتقول الحكومة إن تلك القفزة تعكس استجابة الخدمات الإلكترونية لمتطلبات المستخدمين من الأفراد والجهات الحكومية وأصحاب الأعمال على حد السواء، وتلبيتها للاحتياجات التي فرضتها الجائحة، ومضيها قدما بخطوات ثابتة وفعالة في سبيل تحقيق التحول الرقمي.

ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى الرئيس التنفيذي بالإنابة بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية زكريا أحمد الخاجة قوله إن "برنامج التحول الرقمي ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحظى بدعم واهتمام كبيرين من قبل السلطات".

وأكد أن الهيئة مستمرة في جهودها في مسيرة التحول الرقمي على جميع النواحي والقطاعات الحكومية وصولا للتحول الشامل للخدمات الحكومية وتعزيز الشفافية وأعلى مستويات الجودة في تقديم الخدمات عبر مختلف القنوات الإلكترونية.

زكريا أحمد الخاجة

أزمة الجائحة كانت فرصة لتحفيز المدفوعات الإلكترونية

وأشار إلى أن أزمة الجائحة كانت فرصة من أجل بذل المزيد من الجهود لتسريع توفير متطلبات تحويل خدمات الجهات الحكومية إلى خدمات إلكترونية.

ويتابع محللون تحركات البحرين لإنعاش اقتصادها، بعد أن كشفت قبل ثلاثة أعوام عن خطط لتطوير أدواتها المالية الذكية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الفرص الناجمة عن ثورة الإصلاحات الاقتصادية في السعودية، لتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي رغم الصعوبات التي تواجهها.

وذكر التقرير أن البوابة الوطنية شهدت إنجاز حوالي 1.1 مليون معاملة مالية بزيادة نسبتها 76 في المئة عن النصف الأول من العام السابق، في حين بلغت قيمة المبالغ المدفوعة عبرها نحو 497.6 مليون دولار محققة بذلك زيادة بأكثر من الضعفين عن ذات الفترة من العام الماضي.

وتصدرت خدمات دفع مبلغ التأمين للكهرباء، ودفع رسوم فحص فايروس كورونا والدفع الموحد لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف والتوثيق الخاص وتجديد جواز السفر قائمة أكثر الخدمات المنجزة عبر البوابة.

أما الخدمات الأكثر عددا من ناحية الاستخدام، فتأتي في المقدمة خدمة تقديم/تحديث طلب التوظيف، تليها إصدار نسخ الإفادات وكشف الدرجات لطلبة المدارس، ثم نتائج الطلبة الدراسية.

وعلى صعيد التطبيقات الحكومية للأجهزة الذكية، فقد أظهر التقرير زيادة في عدد المعاملات التي بلغت أكثر من 390 ألف معاملة رقمية بزيادة نسبتها 92 في المئة. أما المبالغ المحصلة عبر التطبيقات فقد سجلت قرابة 60 مليون دولار، أي بزيادة تقدر بنحو 145 في المئة.

وعكفت البحرين، كباقي الدول الخليجية التي سبقتها وفي مقدمتها الإمارات والسعودية، على تطوير الخدمات المالية الذكية في السنوات الأخيرة حتى تكون بوابة لتسريع محركات النمو الاقتصادي.